

الاقتصاد والنفط

عدد مارس / ابريل ١٩٨٤م

جمادى الثاني / رجب ١٤٠٤هـ

وزير المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية محمد ابا الخيل مرة اخرى على غلاف «الاقتصاد والنفط» وفي صفحاتها.. فهذه المجلة تجد دوماً المبرر الكافي للاهتمام الشديد لما يصدر عن معاليه، ودائماً تجد ما يميزها عندما تتحدث عنه.

ذلك أن الشيخ ابا الخيل يظل ممسكاً بالحدث فلا يدعه يفلت منه أو يسبقه، انه من هذه الناحية قادر على امتلاكه، واستيعابه، والسيطره عليه، وهذه هي المبادي التي يجب ان يتحلى بها كل مسؤول.

مع الشيخ محمد ابا الخيل كان هذا الحديث الشامل... حديث يمكن وصفه بثلاث كلمات: الصدق والاخلاص والعفوية.

- لماذا تعتمد وزارة المالية والاقتصاد الوطني كلما تحسن الريال السعودي مقابل الدولار بتخفيض سعر الريال وما هو الهدف والمقصود من وراء ذلك؟

× ليس للريال السعودي ارتباط مباشر بالدولار الامريكي ، بل انه مرتبط بسلة العملات المعروفة بحقوق السحب الخاصه والتي يشكل الدولار احد مكوناتها. لذلك فإن التغير في قيمة احدى العملات المكونة لسلة (وليكن الدولار) لن يغير من قيمة السلة الا اذا تغيرت قيمة العملة في مواجهة جميع العملات المكونه للسلة، وهذا ما حصل للدولار في الآونة الاخيرة وما حدا بالمملكة الى اعادة تقويم عملتها في مواجهة الدولار. وعلى كل حال، فان الريال عملة حرة قابلة للتحويل ولذلك لا بد من ان يتغير سعر تبادله مع العملات الاخرى حسب اوضاع السوق. كما يلاحظ ان انخفاضه امام الدولار لمقابلة ارتفاعه امام عملات حرة اخرى، وهكذا حسب اسعار تبادل سلة العملات التي اشترت اليها.

- اصبحت المملكة العربية السعودية من الاعضاء الرئيسيين في صندوق النقد الدولي فهل يعتقد معاليكم ان المملكة قد ادت دورها كما ينبغي انطلاقاً من مركزها الذي تتمتع به في الصندوق؟

× ان موقع المملكة في صندوق النقد الدولي قد اتاح لها الفرصة لتكون اكثر فاعلية في ايجاد نظام نقدي دولي متماسك وفي العمل على تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية والنقدية، اذ

من خلال عضوية المملكة في اللجنة المؤقتة او في لجنة التنمية تعمل على ايجاد علاقة اكثر تكافؤاً في النظام النقدي الدولي اما بالنسبة الي المواضيع التي تطراً بين وقت وآخر فان المملكة تتشارك دائماً في المشاورات التي تتعلق بها، سواء بين الصندوق أو إدارة الصندوق وبين الدول الرئيسييه فيه ومن ضمنها المملكة. كما انها على اتصال بمجموعة الدول العشرة فيما يبحث من مواضيع تتصل بالوضع النقدية العالمية.

- بعد انخفاض فوائض الدول المنتجة للنفط ومن بينها المملكة العربيه السعوديه هل سيؤدي ذلك الى تغيير استراتيجيتكم على صعيد الاستثمارات الخارجية وعلى صعيد سياسة الانفاق الداخلي؟

× استراتيجيه المملكة بالنسبة الى الفوائض كانت ولا تزال تقوم على اعتبار هذه الفوائض مؤقتة وعلى امكانية استخدامها لتحقيق متطلبات التنمية. اما فيما يتعلق باستراتيجيه الانفاق الداخلي، فان خطة التنمية الثالثة تسيير وفقاً لما رصد لها من اعتمادات ولن تؤثر الحاله التي تمر بها السوق النفطية على معدلات النمو التاريخيه للاقتصاد الوطني. لقد انتهت المملكة اغلب التجهيزات الاساسية التي تتطلب انفاقاً ضخماً، كما ان انتهاء هذه التجهيزات وتطور الاقتصاد السعودي يؤديان الى الاحتفاظ بنسبة نمو اقتصادي جيدة خلال السنوات القادمة.

- يرى خبراء المال ان هناك طريقتين متبعتين لدى الدول المنتجة للنفط ذات الفوائض المالية، الاولى هي الطريقة السعودية التي تركز على توظيف اموالها في سندات حكومية وغير حكومية امريكية وعالمية، والطريقة الثانية كويتية تركز على شراء مشاريع ومصالح معينه في الغرب، فهل توافقون على هذه النظرة؟ وهل هناك نية لتعديل الاستراتيجية السعودية في هذا المجال؟

× تنبع طريقة استثمار الفوائض المالية للمملكة من النظرة العامة للفوائض التي اشترت اليها، اي اعتبار تلك الفوائض مؤقتة وفي خدمة اغراض التنمية الداخلية. لذلك فان المملكة تميل الى ادوات الاستثمار التي تحقق الغرض الاساسي الذي اشترت اليه والمتمثل في الاستثمارات القصيرة او المتوسطة الامد لانها تتيح الفرصة لزيادة الاستثمار في الداخل كلما زاد استيعاب الاقتصاد المحلي لهذه الزيادات فالاستثمار الخارجي ليس هدفاً من وجهة نظر المملكة لان فوائده مقصورة على ما يحققه مالك المشروع من ربح صاف، اما الاستثمار الداخلي فان

عوائده الاقتصادية كثيره والمملكة بلد متسع الاطراف يحنوي على موارد بشريه وطبيعيه يتطلب استثمارها موارد ماليه متزايدة.

- قامت الدولة بمساعدة البنوك الاجنبية فحققت هذه البنوك ارباحاً خيالية، ساعد على تحقيق ذلك التسهيلات التي قدمتها الدولة.. الا اننا نلاحظ ان تلك البنوك تفرض على عملائها فوائد كبيره، افلا يرى معاليكم انه من الواجب على الدولة تحديد الفائدة لان هذا من شأنه ان يعش الاقتصاد الوطني؟

× ادراكاً منها لاهمية القطاع المصرفي والمالي في مواكبة التطور الاقتصادي، فقد قامت الدولة بتشجيع ذلك القطاع بتقديم مختلف التسهيلات. وقد تطورت البنوك وتحسنت خدماتها وتوسعت مجالات المنافسة بينها خلال الاعوام الماضية. وتقوم الوزارة حالياً بدراسة للاتجاهات التنافسية للبنوك التجارية في مجال تكاليف الاقراض بغية الوصول الى استنتاجات تدعم عملية التنمية. وتأثير الدولة في هذا المجال يتأتى عن طريق منح القروض بدون فوائد كتلك التي تقدمها الدولة عن طريق مؤسسات التمويل الوطنية المتعددة.

- لقد كانت الدولة تعطي كل شركة او مؤسسة يتم ترسية مشروع معين عليها نسبة ٢٠% كسلفة من قيمة المشروع، واصبحت هذه النسبة ١٠%، والعديد من رجال الاعمال السعوديين يرون انه يجب ان يكون هناك تفرقة بين الشركات الوطنية والشركات الاجنبية وذلك بالابقاء على النسبة السابقة وقدرها ٢٠% للشركات الوطنية، واعطاء الشركات الاجنبية ١٠% لان هذا من شأنه ان يفتح الطريق واسعاً امام الشركات الوطنية لتنفيذ اغلب مشاريع الدولة؟ فماذا يرى معاليكم في هذا الاقتراح؟

× لقد تقرر سلفة ٢٠% للشركات والمؤسسات التي ترسى عليها المشاريع في وقت كان فيه قطاع المقاولات في طور النمو وكان حجم المشاريع الحكومية ضخماً نسبياً هذا بالاضافة الى تشجيع الشركات للعمل في المملكة. اما في الوقت الذي تطور فيه قطاع المقاولات تطوراً ملحوظاً وتطورت امكانياته بالشكل الذي يجعله اقل حاجة للدفعة المقدمة التي تستخدم للتجهيز وتم الانتهاء من تنفيذ كثير من مشاريع التجهيزات الاساسية، فان تخفيض نسبة السلفة اصبح ضرورياً. اما فيما يتعلق برجال الاعمال السعوديين فان تشجيع ودعم الدولة لهم واضح ومتعدد عن طريق مؤسسات الاقراض المتخصصة وهي مستعدة دوماً لتقديم الدعم متى اتضح ان هذا الدعم يؤدي الى تحسين اداء قطاع الاعمال السعودي وقدرته على المنافسة.

- هناك شكوى اخرى من رجال اعمال سعوديمنتقول ان بعض الشركات الاجنبية قد احدثت ضرراً بالغاً بالمقاولين السعوديين عبر قبولها المناقصات اسعار متدنية جداً خاصة الشركات التركية التي اضطرت الى ترك ليبيا والقدوم الى هنا، مما ادى الى قلب اوضاع السوق رأساً على عقب - على حد تعبير بعض رجال الاعمال- فما هو تعليق معاليكم؟

× ان اتجاه سوق المقاولات نحو درجة اعلى من المنافسة هو امر مستحب ويجب تشجيعه طالما روعيت مقاييس الجودة واجراءات التنفيذ. فاذا كانت بعض اسعار المقاولين منخفضة فان ذلك مؤشراً للمقاولين الاخرين بان يعيدوا النظر في تكاليفهم. ان المقاولين السعوديين وغيرهم يستخدمون تقريباً العمالة الخارجية نفسها وانواع متشابهة من المعدات، فلماذا لا تكون تكاليفهم متقاربة.

- تجري دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول الغربية واليابان محادثات تستهدف تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الخليجية انطلاقاً من مبدأ التعامل بالمثل والسؤال ماذا سيكون موقفكم في حال رفضت تلك الدول ولم تتجاوب مع المطالب الخليجية؟

× ان قيام دول مجلس التعاون الخليجي بالتفاوض مع الدول الغربية واليابان بشأن تخفيض التعرفة الجمركية وخصوصاً بالنسبة للسلع البتروكيماوية هو خطوة متقدمة في اطار التعاون الاقتصادي بين الدول والدول الصناعية. ونحن نرجو ان تتوصل دول المجلس الى نتائج ايجابية نظراً للعلاقات التجارية الوطيدة والاعتماد المتبادل بين دول مجلس التعاون الخليجي الدول الغربية واليابان. ان دول مجلس التعاون متجهة للتخصص في انتاج المواد البتروكيماوي بجانب انتاجها للبتروول الخام وبالامكان ادراك ما يمكن تحقيقه من منافع متبادله بين هذه الدول والدول الغربية واليابان اذا تم ايجاد اطار مناسب للتبادل التجاري.

- بعد انخفاض اسعار النفط ترددت اقاويل مفادها ان نية الدولة تتجه نحو تخفيض او ايقاف القروض التي يقدمها صندوق التنمية العقارية والبنك الزراعي للمواطنين.. فهل يتفضل معاليكم بتوضيح ذلك؟

× لن يتأثر مستوى الانفاق التنموي نتيجة انخفاض اسعار النفط اذ ان صناديق التنمية المختلفة سوف تستمر في اداء دورها. فقد ازدادت قروض صناديق التنمية خلال العام الماضي ١٤٠٢-١٤٠٣ هـ بنسبة ١٠,٢% على الرغم من التطورات البتروولية العالمية.

- يرى البعض ان هناك فجوة تنمو بين العالم العربي والعالم المتقدم، فما سبيل لمعالجة هذه الفجوة؟ وكيف يمكن بنظر معاليكم ان ينجح العرب في تضييق هذه الفجوة لتحقيق تقدمهم؟

× الفجوة بين العالم العربي والعالم المتقدم جزء من الفجوة بين العالم النامي والعالم المتقدم. وتنصب جهود التنمية في كل قطر عربي على تضييق تلك الفجوة. ولا شك ان التعاون الاقتصادي العربي في مجالاته المختلفة يساهم بوره في تضييق الفجوة بين العالم العربي والعالم المتقدم. ولا بد هنا ان نذكر ما بذلته المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الاخرى في سبيل التقريب بين مستويات المعيشة في مختلف الدول العربية ايماناً منها بضرورة تحقيق التنمية العربية الشاملة، فانشأت الصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية الذي يقدم قروضاً ميسره للمساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية، علماً بأن المملكة مساهم رئيس في رأسمال الصندوق العربي للانماء الاقتصادي وصندوق النقد العربي ومساهم رئيسي في صندوق دول الاربك والبنك الاسلامي للتنمية وقد قدمت قروضاً كبيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكل هذه المؤسسات تساهم في تقديم قروض ميسرة للدول العربية لتنفيذ مشاريعها الانمائية. وهناك ايضاً الشركات العربية التي تعتبر المملكة المساهم الرئيسي في رأسمالها وهي شركات انشئت لاقامة مشاريع استثمارية تساهم في تحقيق التنمية.